

لكنه كما ان اللفظ سبويه فانه نفي عن ان الرفع فيه اقوي وعابرينه وبين الاستفهام واحدا
 ابن النادس استوا الضب والرفع وقال اللطون النقي متوسط بين الاستفهام والابتداء
 فالرفع قريب من الضب فعمل على الابتداء انقبض ونفي له وعلى الاستفهام لا يخرج الواجب
 الى حد النقي كما يجوز الاستفهام الى حد الاستفهام قولهم واذا الترتيب هو بنا على راي
 الماخذ من جواز الالهام الاسم نقلوا لاكترون على الفضا مختصن بالمعنى فبما الضب
 بعدها قولهم العارية للتدويرا واعاطفا على فعله فيه امور الا ان شرط
 هذا الفعل الترتيب فلا يتبع الضب في عمل المعنى بحسن يزيد وعمر وتقدم وفعل
 المدح والرفع نقي على سبويه وبني على الناظم في كنهه كقول الرضي الظاهر ان الالهام
 لا معطوفة التي شرط عدم الفصل وقد ذكر في الالامية لكن قولها على معول فعلا
 ابو حيان خطأ محضه فلان هتام عبارة فاسية لان العطف على معول الفعل انما هو
 على الجهد العفلة وقد عرفت التسهيل بالصواب الثالث لقي عليهم صورتان يتبع فيهما
 الضب مذكورا في التسهيل ما اوجب استفهام منصوب او مضى فليس كقولك
 في جوابهم برب زيد افرته والواقع بعد سبويه بالعطف على فعله محض التوق في زيد
 زيدا فرب اذ اذغى هنا ابتداء ولكن لما ولها في اللفظ لفظا فيها شابهت العطف
 فتوقلت فرب زيدا عرفت بعض الرفع بزوا الاشياء باعاطف لانها لا تقع الا برفع
 كل وبعض قال في شرح التسهيل قال ابو حيان ولم يقتر سبويه ولا غيره هذا الشرط في
 على الالامية والتدوير صورة ما لثه ذكرها ابن الحاجب وهي ان يرفع الرفع وصفا محلا وهن
 الصورة مذكورة في التسهيل ايضا وان في ابوحيان بان سبويه لم يعتبر ذلك مرجعا
 للضب بل قال جاز هذا على زيد فربته وهو عرى كثر انما ترا بعضهم واما محمود فهدانا
 بالضب **قول الالامية** وان على المعطوف فعلا خبره عن اسم فاعطف محبة في قول
 الاول شرط ايضا عدم الفصل فاما قبلها ذكر في التسهيل الذي في سجع في قول المعطوف
 ان راو الاسم والالافا المعطوف جمله الاستعجال باسمه الثالث حكم سبويه العاطف في
 هذه الصورة الضابط العاطف محو زيد في القوم جمع وعوامه ذكره ابو حيان واورد في
 الرابع شرط العمل ايضا لان لا يكون المعنى فانه يتبع في الرفع بحسب زيد او تزوير ربيته
 ذكره ابو حيان نقلنا عن سبويه مراعاة للكبرى قول الصغرى لان هذا الفعل لم يرفع

واحدة

واحدة في الف الالاف التي مس كسبه الفعل في هذه الصورة حكم الفعل نحو هذا
 ضارب عبد الله وعمر وكبره ذكرا وحيان ايضا النادس ما ذكره في تسمية الرفع والضب
 في هذه الصورة ذكره الجزولي ونقل في البسيط عن سبويه ورجح ابو علي الفارسي الرفع
 وقال بعض المتأخرين لم يصرح سبويه بانها على حدسها انما ذهب الى ذلك الجزولي
 واظهره الخليل على الصغرى لانها اقرب وهم كثر من اعوان الجزول وهذه الامور ايضا ورد
 سوى الاولين والرابع على قولها كفيه والتدوير وسبويه في مثل زيد قام زيد
 وعمر وكبرته ومختصان بايوا دو هو ان لا يدوي كما ذكر ذلك فشرح الجزولي ان هذا المثال
 فاسد بلطان العطف فيه محلو المعطوفين المتبد المعطوف على غير شرطه استعجالا الرباط
 فالصواب التحليل بقولك هند كبرتها وزيدا فربته عندها لكن من يصدق ان يشام الحقني
 قول الفارسي انه لا يحتاج الى رابطان العطف انما هو على الاسم وانما دعيت لفظا المتأخر
 اذا نسبت تليق قال ابن مالك في كنهه الكافية تقويم واحسن للضب ثم يخاطبه
 جازين على السواء ثم مرجوح احسن من ضمير ابن الحاجب حيث قدم ضمير الرفع ثم الضب ثم الجاز
 ثم الواجب للضب لان الباب لبيان المنصوب وهذا انما ورد على ابن الحاجب لانه احل
 الباب في المنصوبات ولا يورد على الفية ولا التدوير **قول الالامية** فارجع الفعل ودع عالم
 به قال ابن هتام قيل انه حشو وليس كذلك بل اشار به الى ان الضب صواب ولا عليك
 اذا استعملته لو كان في مرجوحا مراده بذلك المعروف بقول من قال ان الضب يتبع
قول الالامية وفصل في قول مجرف جو او ايضا كقول مجرى قال ابن هتام لم يبق
 من كل وجه فانه مغاير بل من وجهين احدهما ان الضب في نحو زيد فربته احسنه في زيد
 فربته احاه وهو في الثاني احسن من في زيد امرت به بوصول فربته نفسه وان في
 ان الفعل المقدري في الوصل من لفظ الطهر وفي الفصل من معناه لان لفظ **الالامية**
 وهو كل اسم يعبه فعلا وشبهه مثل الفعل المجاهد والمصدر الصفه المشبه واسم الفعل والفعل
 التفضيل والحروف المشبهه بالفعل ولا يجر الاشتغال في واحد منها فاحسن منه قول التدوير
 واذا اشتغل فعلا او وصفا لا يخرج المصدر واسم الفعل والحروف واحسن منها قول الالامية
 وسوى ذلك الباب وصفا ذاهل بالفعل ان لم يكن مانع حصل لا يخرج الصفه المشبهه بالفعل
 التفضيل واسم الفاعل بنفسه المانعه والواقع صلا لا يتم بوجهه الفعل المجاهد وقد استغنى